

## توجان فيصل

ما جري تداوله مؤخراً في الأردن حول حل جماعة الإخوان المسلمين لا يصمد أمام منطق السياسة، ويؤشر علي أزمة سياسة أبعد بكثير من تزوير الانتخابات البلدية التي جرت أو نية تزوير الانتخابات النيابية القادمة.

والمؤشرات علي تفاقم الأزمة تتوالي، ولكن لنقف أولاً عند دلالات طرح فكرة حل جماعة الإخوان، بغض النظر عما آلت إليه او ستؤول إليه الفكرة العجيبة.

بداية، الإخوان هو الحزب الوحيد الذي رخص له بالعمل السياسي منذ قيام الدولة الأردنية تقريباً. وقصة الانقلاب الرسمي علي الحالة الحزبية وإعلان حالة الطوارئ والأحكام العرفية في الأردن عام، 57 معروفة، ومعروف أن الإخوان شاركوا في هذا الانقلاب الذي أدي إلي مطاردة واعتقال وحتى تعذيب الحزبيين من التيارات القومية واليسارية بمختلف تلاوينها المعروفة.

وهذا مما لا ينكره الاخوان، بل يمتنون علي الدولة بدورهم ذاك ويطلبون استمرار المكافأة والمنحة الجارية لهم منذ ذلك التاريخ وحتى أواخر التسعينيات من القرن الماضي.

فرغم ما أشيع عن تحول في علاقة الإخوان بالدولة عند عقد الأخيرة النية للتوجه إلي مؤتمر مدريد للسلام ، فإن التحالف المصلحي والتكتيكي مع الإخوان استمر لسنوات بعدها، بهدف تأجيل التصريح للأحزاب بالعمل العلني حتي بعد ما سمي بعودة الحياة الديمقراطية عام 89. إذ لم يصدر قانون الأحزاب الجديد إلا في أوائل عام 1993، أي قبل أشهر من موعد إجراء الانتخابات النيابية التالية، مما لا يترك مجالاً لأي كان غير الإخوان أن يتأهل لخوض الانتخابات النيابية علي أساس حزبي.

وتوالت تعديلات قانون الأحزاب لتحمل المواد الجديدة مزيداً من التقييد والتنفير، بل والتلويح بإمكانية تعرض الحزبيين لقمع من نوع خاص أكثر من النشاط السياسي للأفراد، حتي وصلت إلي القانون الأخير الذي احتج عليه الإخوان أنفسهم بأكثر مما احتج أي حزب آخر..

والسبب أن الإخوان حقيقة هم الحزب الوحيد علي الساحة الأردنية الذي يستحق هذه التسمية، لا ليعب في أيديولوجيات أو برامج أو قيادات أو كوادرات الأحزاب الأخرى، بقدر ما هو لعيوب في قانون الأحزاب والبيئة السياسية التي تمكن من سن قانون كهذا ابتداء.

والطريف أن الأفكار المتعلقة بحل جماعة الإخوان ترافقت مع فكرة الإبقاء علي حزب جبهة العمل الإسلامي، مع أن الجميع يعرفون أن الحزب هو مجرد واجهة رسمية للإخوان شكلت فقط لتتناسب مع متطلبات المرحلة. أي أن الإخوان هم الجبهة والجبهة هي الإخوان، بحيث ما علي أعضاء الجماعة إن حلت إلا أن يسجلوا

أنفسهم في الحزب ليبقوا حيث هم..

هذا إن لم يكونوا مسجلين فيه جميعاً تلقائياً، وهو ما لم يخطر لنا حتى أن نتساءل عنه حتى الآن كونه لا عاقل يتساءل إن كان احد وجهي العملة هو المحدد لقيمتها او لصلاحيتها من زيفها!!.

في وضع كهذا يسقط الهدف السياسي من حل الجماعة، وتبقي فقط مصادرة مؤسسات الإخوان المالية. وهذه إن آلت إدارتها للدولة بالترهل المعروف والمعلن من الدولة ذاتها كمبرر لخصخصة مؤسسات عامة أهم بكثير أو المقربين منها، فإن تهمتي فساد وعجز جديدتين ستوجهان للدولة بما يفوق ما توجهه الدولة للإخوان في هذا الشأن، وهو ما عجزت عن إثباته حتى الآن.

والأهم أن هذا الإجراء سيحول حزب الجبهة، بدفع من قواعده المتضررة وبغض النظر إن ارادت القيادات التقليدية الحليفة للدولة حسب تسمية الدولة ذاتها لها ذلك أم لم ترده، إلي حزب معارض فعلا وبتشدد لا يقارن بأية معارضة أخرى علي الساحة الأردنية.

فتلك المؤسسات تعتبر روافد للعديد من الخدمات العامة المقدمة لتلك القواعد الإخوانية. وكون هذه القواعد توسعت نتيجة تلك الخدمات التعليمية والتشغيلية والطبية والخيرية بدءاً من معونة الأسر الفقيرة إلي توفير خدمات دفن الموتى مجاناً أو بسعر زهيد، بغض النظر هنا إن كان المتوفي من الإخوان أم لا جاء نتيجة ركون الدولة إلي كل من يوفر تلك الخدمات ويعفيها من عبئها وكلفتها كما ركنت لخدمات الإرساليات المسيحية والجمعيات الكنسية بالمقابل، وإن لم يكن بالإمكان توسعة أتباع هؤلاء كون نسبة المسيحيين هي في حدود الستة بالمئة من السكان أكثر منه نتيجة جهود الإخوان أنفسهم في توسعته..

والآن، وحين تعمد الدولة، وبتسارع، إلي الانسحاب من حقل التأمينات الاجتماعية والخدمات العامة، فإن توقيت مصادرة أو محاصرة وتقنين الأصول المالية للإخوان يبدو الأسوأ علي الإطلاق.

فأخر ما يلزم من يريد أن يحجّم الإخوان سياسياً، هو أن يخلق حالة مقارنة في سوية الخدمات لدي من كانوا يتلقونها بلمسة شخصية إستقطابية، ولم يعودوا يجدونها حتى كأرقام سكانية علي جداول الدولة! وإذا كان الإخوان قد عجزوا حتى الآن عن تقديم أي تصور سياسي - اقتصادي للدولة التي يريدون إقامتها (بعيداً عن الدعاوي المستحيلة بإمكانية العودة بالناس والتاريخ إلي ما يزعم أنه يوتوبيا عهد الخلفاء الراشدين) فإن إجراءات قطع الشرايين الخدمية للإخوان سيكرس وهم الدولة الإسلامية كراع لآخر عنزة قد تضيع علي حدود العراق ، عند غالبية الشعب (وليس فقط عند القواعد الإخوانية) التي لا تدرك الفارق بين متطلبات إدارة دولة ومتطلبات إدارة جمعية خيرية ذات اهداف سياسية!

وتجليات الأزمة السياسية التي قدمنا بالإشارة لها تفوق هذا. فمقابل فكرة إلغاء الإخوان بقرار عرفي، تفتقت العقلية العرفية عن فكرة إيجاد البديل أو البدائل بقرارات بذات الدرجة من العرفية. فجري اختراق (إن لم يكن مكشوفاً فسيكتشف عشية الانتخابات النيابية القادمة) لغالبية أحزاب المعارضة الأخرى الموجودة علي الساحة، بوعد بايصال بعض مرشحيتها للبرلمان الذي عجزت تلك الأحزاب عن الوصول إليه ذاتياً من قبل.

وغني عن القول إن الجزرة بالكاد تكفي بعض القيادات التي ستكون ممتنة ومدججة بحيث تفقد أي مصداقية أو تأثير لها علي القواعد، مما ينفي الغرض من تقريبها المفتعل ذاك، بل ويساهم في تعزيز شعبية صقور تلك الأحزاب باتجاه انتقال تلك الأحزاب إلي تسوية معارضة أقوى بكثير، أو تنحل الأحزاب نتيجة خيبة الأمل فيها

وتتوزع غالبية أعضائها السابقين علي الأحزاب الأكثر تشدداً، قائمة او ستنشأ.. وهو حتماً ما لا تريده الدولة!

ولكن قمة الأزمة تبدو في محاولة خلق تيار حزبي وسطي ، ليس من مجموعة أحزاب قامت أساسا من تجمعات لرجال الحقبة العرفية في ما أمل أن تملأ به المساحة الوسطية بين اليمين الإسلامي واليسار الشيوعي والقومي، كما جري من قبل عام 79 وقبيل الانتخابات النيابية أيضاً.. ولكن من أشخاص ، بعضهم الآن أعضاء، او حتي رؤساء لبعض تلك الأحزاب الوسطية مستعدون، بل ومطلوب منهم منذ الآن وقبل تشكل حزبهم الجديد أو حتي تبين ملامحه، أن يتخلوا عن مواقفهم وأفكارهم السابقة، كما اشترط عليهم رئيس التيار في المرتين (رغم ما قالوه عن عدم وجود رئيس لهم) !!

فأية ثقة يمكن أن يحظي بها من يتنازل، ليس عن حزبه فقط، بل وعن أفكاره ومواقفه بهذه السهولة، وفي سن متأخرة جداً لغالبيتهم، لأجل بديل مبهم إلا في كونه يوحى بإمكانية سلطة أكبر؟ وهل يتأهل من بدأوا بطرح أنفسهم هكذا، للحلول محل الإخوان المجذرين في أيديولوجيتهم، والتي عملوا لعقود، وليس دونما نجاحات معتبرة، في تحقق تماهي تلك الأيديولوجية في أذهان عامة المسلمين مع عقيدتهم؟ الإجابة تستلزم وقفة مدققة، في مقالة أخرى قادمة، عند تفاصيل ما أعلنه أقطاب ذلك التيار وتبين ما فيه من توائم أو تناقض يؤسس لتيار أو ينفي إمكانية قيامه أساسا ، وقيامه في مواجهة تيار كالأخوان خصيصاً .. ولتكملة تبين حجم وأبعاد الأزمة السياسية الحالية في الأردن، والذي هو جزء أساسي للبحث عن حل واقعي